تاريخ الإرسال: 2021/05/01 تاريخ القبول:2021/06/13

التطبيقات العملية لعصرنة قطاع العدالة

-الموقع الإلكتروني لوزارة العدل أنموذجا-

Practical applications of modernizing the justice sector - the website of the Ministry of Justice as a Model -

عبد العزيز فطيمة زهرة*[1]، فرحات حميدة كريمة[2]

[1]جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، مخبر قانون الأسرة (الجزائر) ،
abdelazizfatimazohra@outlook.fr

[2]جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، مخبر قانون الأسرة (الجزائر)،
karimaferhathamida@gmail.com

الملخص

إن عصرنة قطاع العدالة من أهم مظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية للمرفق العام، ويعتبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل من أبرز الإصلاحات التي مست هذا القطاع، أين تم من خلاله تقديم مجموعة من الخدمات الإلكترونية، وهي ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذا البحث، من خلال إظهار التطبيق العملي لعصرنة قطاع العدالة عن طريق الموقع الإلكتروني لوزارة العدل.

ولدراسة ذلك تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي، أين تم التوصل إلى أن الموقع الالكتروني لوزارة العدل جسد فعلا الإدارة الالكترونية وهو ما يظهر جليا من تنوع في الخدمات المقدمة، مع ملاحظة محاولة هذا القطاع تطوير هذا الموقع وذلك بتحديثه ومحاولة التوسع في الخدمات.

الكلمات المفتاحية: قطاع العدل، الإدارة الإلكترونية، عصرنة قطاع العدالة، المرفق العام، الخدمات الإلكترونية.

*المؤلف المرسل

Abstract:
The modernization of the justice sector is one of the most important aspects of the application of electronic management of the public facility, and the website of the Ministry of Justice is considered the most important embodiment of this, where a range of electronic services were provided, which we will try to highlight in this intervention, by demonstrating the practical application of modernization of the justice sector through the website of the Ministry of Justice .
To study this, a descriptive analytical approach was adopted, where it was concluded that the website of the Ministry of Justice truly embodied electronic management, which is clearly evident from the diversity of services provided, noting that this sector is trying to develop this website by updating it and trying to expand services.
Keywords:
Justice Sector, E-Management, Modernisation of the Justice Sector, Public Facility, E-Services

مقدمة:

تعتبر الإدارة الإلكترونية من أحدث المصطلحات التي جاءت وليدة للتطورات التكنولوجية التي شهدها العالم، ومفاد هذا المصطلح الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ونظرا لما لهذه الوسيلة من انعكاسات وتأثيرات مست جميع المجالات بما في ذلك المؤسسات الخدماتية، ولتعزيز الخدمات العامة المقدمة من طرف الدولة، تم اللجوء إلى ما يسمى بالمرفق العام الالكتروني، والذي يقصد به استخدام تكنولوجيا المعلومات بهدف تغيير أداء المرفق العام من خلال جعله أكثر كفاءة وفاعلية مما يضمن تلبية حاجات المواطنين بتكلفة أقل وسرعة أفضل وجودة عالية، فمس تطبيق الإدارة الإلكترونية للمرفق العام عدة مجالات من أهمها قطاع العدالة.

ومحاولة لعصرنة هذا القطاع تم بداية تطوير المنظومة التشريعية، وذلك بإدخال الطريق الالكتروني ضمن الإجراءات المتبعة أمامه، فتم تعديل القوانين الوضعية بما يتماشى والتطور الراهن، ويعتبر القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة

العدالة من أهم التشريعات التي أبرزت توجه المشرع الجزائري نحو رقمنة مرفق العدالة.

ومع محاولة هذا القطاع للتطبيق العملي لما ورد ذكره في المنظومة التشريعية، جاءت عدة مبادرات عملية أهمها الموقع الالكتروني لوزارة العدل، والذي يعتبر من أهم مظاهر تجسيد وتطبيق عصرنة قطاع العدالة، أين تم إدخال الصفة الإلكترونية لبعض الخدمات المقدمة من قبل هذا القطاع على اختلاف هيئاته، سواء على مستوى الوزارة، أو المجالس القضائية والمحاكم، وحتى على مستوى المراكز القنصلية أو الدبلوماسية، وهو ما جاء هذا الموضوع لدراسته، تحت عنوان التطبيقات العملية لعصرنة قطاع العدالة – موقع وزارة العدل نموذجا–

وبالتالي يمكن طرح التساؤل الآتي: فيما تتمثل أهم الخدمات الإلكترونية التي تم تجسيدها واقعيا تطبيقا لعصرنة قطاع العدالة؟

ونظرا لكثرة الدراسات حول الجانب النظري لهذا الموضوع، سنحاول تركيز دراستنا على الجانب التطبيق المتعلق بدراسة هذا الموقع ومحاولة تحديد أهم الخدمات الإلكترونية المقدمة على مستواه، أين تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي، فتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، الأول تم تخصيصه لخدمات تقديم الشكاوى والعرائض عن بعد، والثاني خصص لخدامات استخراج الوثائق وتقديم طلبات الاستخراج عن بعد، أما المحور الثالث فتم تخصيصه للخدمات الإلكترونية المقدمة للمتقاضين وأصحاب وظائف ومهن العدالة.

المحور الأول: خدمات تقديم الشكاوى والعرائض عن بعد

أولا: النيابة الالكترونية

1– المقصود بالنيابة العامة:

النيابة العامة جهاز قضائي جنائي، أنيط به تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها أمام القضاء الجنائي، فتنص المادة 29 من قانون الإجراءات الجزائية الصادر بموجب الأمر رقم 66–155 بتاريخ 08 يونيو 1966 المعدل والمتمم[1] على أنه: "تباشر النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع وتطالب بتطبيق القانون، وهي تمثل أمام كل

جهة قضائية، ويحضر ممثلها المرافعات أمام الجهات القضائية المختصة بالحكم. ويتعين أن ينطق بالأحكام في حضوره.."، وهي جهة تتخذ صفة الخصم لأنها حتى في ظل الحالات التي يسمح فيها القانون لأطراف أخرى بسلطة تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها، فإن النيابة العامة تظل هي الخصم، فتكون صاحبة الاختصاص في مباشرة بقية الإجراءات لحين استصدار حكم بات فيها[2].

ويتكون جهاز النيابة العامة من مجموعة من القضاة، يعتبر كل عضو فيه عضوا في سلك القضاء الجزائي، أما عن هيكلة هذا الجهاز فيعتبر النائب العام ووكيل الجمهورية عنصران أساسيان فيه، فيمثل هذا الأخير (أي وكيل الجمهورية) جهاز النيابة العامة لدى المحاكم الجزائية المختلفة، ويساعده في تأدية مهامه مجموعة من المساعدين حسب حاجة كل محكمة، أما بالنسبة للنائب العام، فهو ممثل النيابة العامة لدى المحكمة العليا والمجالس القضائية.

ومن أهم اختصاصات النيابة العامة تلقي المحاضر والشكاوى والبلاغات ويقرر في أحسن الآجال ما يتخذه بشأنها فيخطر الجهات القضائية المختصة بالتحقيق أو المحاكمة للنظر فيها أو يأمر بحفظها بمقرر يكون قابلا دائما للمراجعة[3].

2- تقديم الشكاوى والعرائض للنيابة العامة عن طريق أرضية النيابة الالكترونية:

تعتبر خدمة النيابة الإلكترونية، من أهم الخدمات التي تم استحداثها مؤخرا على موقع وزارة العدل، وهذه الخدمة جاءت كآلية عملية لتطوير وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وكذا أفراد الجالية الجزائرية بالخارج، فتم وضع أرضية إلكترونية جديدة تسمح للأشخاص الطبيعية أو المعنوية كالإدارات و المؤسسات والشركات بتقديم الشكاوى أو العرائض عن بعد[4].

وبالنسبة لطريقة الاستفادة من هذه الخدمة، فبالولوج إلى أرضية النيابة الالكترونية[5] نجد أنها تمكنك من تسجيل الشكوى أو العريضة، بالإضافة إلى تتبع مآلها، وبالضغط على الخانة المخصصة لسجيل شكوى أو عريضة يتم توجيهك مباشرة لملأ استمارة التسجيل بمجموعة من المعلومات الشخصية الخاصة بالهوية وعنوان الإقامة، ورقم الهاتف المحمول، وكذا عنوان البريد إن وجد.

وعند إتمام المرحلة السابقة يتم إرسال رمز التأكيد عبر الهاتف المحمول والبريد الالكتروني، وفور تلقي الرمز وإدراجه، يصبح بإمكان الشخص وضع البيانات المتعلقة بالشكوى أو العريضة وذلك بتحديد نوع ما يتم التقدم به هل هو شكوى أم عريضة وإدخال مضمونه، واختيار الجهة القضائية الموجه إليها ذلك، بالإضافة إلى تحميل المرفقات والتي هي عبارة عن وثائق الإثبات المدعمة للشكوى أو العريضة.

وبعد تسجيل ذلك وتأكيد المعلومات المدخلة، يتم تحميل هذه الشكوى أو العريضة بصفة آلية إلى ممثل نيابة الجهة القضائية المذكورة والذي يكون إما وكيل جمهورية بالمحكمة أو نائب عام بالمجلس القضائي لاتخاذ الإجراء المناسب والتصرف فيها.

ويتم إعطاء الشخص وصل التسجيل والاطلاع على مآل الشكوى قابل للطباعة، وذلك بعد أن يتم تزويده باسم المستخدم وكلمة مرور لتمكينه من الاطلاع على مآل شكواه أو عريضته في أي وقت يريده، عن طريق الولوج إلى رابط أرضية النيابة الالكترونية واختيار خانة مآل شكوى أو عريضة، وإدخال اسم المستخدم وكلمة المرور المسجلين بالوصل، فيتم بذلك الاطلاع على مآلها ومعرفة الإجراءات المتخذة أو المطلوب اتخاذها في هذا الشأن، بالإضافة إلى أن إعلام المعنى بمآل الشكوى يتم أيضا عبر الهاتف والبريد الالكتروني[6].

ثانيا: التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية

وسنرى أولا المقصود بالتصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية، ثم خدمة التصحيح الالكتروني لهذه الأخطاء على مستوى موقع وزارة العدل.

1- المقصود بالتصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية:

إن سجلات الحالة المدنية هي السجلات التي أوجب قانون الحالة المدنية[7] الصادر بموجب الأمر رقم 70-20 بتاريخ 19 فبراير1970 المعدل والمتمم، أن توجد في كل بلدية من بلديات الوطن ثلاثة أنواع منها، سجل الولادات، وسجل الزواج، وسجل الوفيات، والتي يجب أن تعد على نسختين أصليتين لكل نوع، لتثبت وتسجل

فيها جميع وثائق الحالة المدنية المتعلقة بولادة وزواج ووفاة كل شخص وقعت ولادته أو وفاته أو زواجه داخل الإطار الإداري أو الإقليمي لأية بلدية، وتقيد وتدون بها جميع التعديلات التي يمكن أن تدخل أو تطرأ على أي وثيقة من هذه الوثائق خلال الفترة أو المرحلة الممتدة من ولادة الإنسان إلى وفاته[8].

وتنص المادة 49 من قانون الحالة المدنية المعدلة بموجب القانون رقم 17-03 المؤرخ في 10 يناير 2017[9] على أنه: "يجوز القيام بتصحيح عقود الحالة المدنية أو المقررات القضائية المتعلقة بها، بدون نفقة، بموجب أمر يصدره رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني، بناء على عريضة من وكيل الجمهورية..."

وبالنسبة لعريضة التصحيح فقد نصت المادة 50 من قانون الحالة المدنية المعدلة أيضا بالقانون رقم 17-03 على أنها تقدم من قبل وكيل الجمهورية المرفوع إليه الطلب من قبل المعني مباشرة أو عبر ضابط الحالة المدنية للبلدية وذلك ضمن الأوضاع المنصوص عليها في المادة 40، والتي تم تعديلها هي الأخرى بموجب القانون السالف الذكر، فنصت على أن العريضة ترفع من قبل الطالب إلى وكيل الجمهورية بطلب مكتوب على ورق عادي أو **إلكترونيا مباشرة**، أو عبر ضابط الحالة المدنية للبلدية.

ومنه فطلب تصحيح عقود الحالة المدنية يمكن أن يقدم إلكترونيا، وهو ما تؤكده المادة 38 مكرر من قانون الحالة المدنية والتي نصت على أنه: ""يمكن تقديم طلبات تعويض وإبطال وتصحيح وتعديل وتسجيل عقود الحالة المدنية المنصوص عليها في هذا الأمر، وطلبات تصحيح الأوامر والأحكام القضائية الصادرة بشأنها أو إرسالها **بالطريق الإلكتروني** وفقا للكيفيات المحددة في التشريع الساري المفعول والأحكام المنصوص عليها في هذا الأمر".

وبالتالي تظهر الآليات التشريعية لعصرنة هذا القطاع في محاولة إدراج الطريق الالكتروني ضمن إجراءاته، وهو ما حاول المشرع الجزائري القيام به بموجب القانون رقم 17-03 المعدل لقانون الحالة المدنية، فجاء هذا الأخير كمحاولة من المشرع لتطبيق وتجسيد القانون رقم 15-03 الصادر في أول فبراير 2015 المتعلق

بعصرنة العدالة[10]، والذي نص في المادة الأولى منه على أنه من أهدافه عصرنة سير قطاع العدالة إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية.

ولتسهيل هذه العملية نص المشرع الجزائري بموجب المادة 25 مكرر من قانون الحالة المدنية على أنه يجب ربط السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بالمؤسسات الوطنية الأخرى لاسيما قطاع العدالة، ذلك أن القيام بتصحيح الأخطاء الواردة في عقود الحالة المدنية أو المقررات القضائية المتعلقة بها يتم بموجب أمر يصدره رئيس المحكمة.

ومن أهم أهداف استعمال هذه الآلية الإنقاص من أعباء وتكاليف تنقل الجالية الجزائرية إلى داخل التراب الوطني، حيث قامت وزارة العدل وضع حيز الخدمة هذه الآلية الجديدة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج، وذلك لتمكين التصحيح الإلكتروني عن بعد للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج[11].

2- خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية على موقع وزارة العدل:

تعتبر خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية التطبيق العملي للنصوص التشريعية السالفة الذكر، ولقد تم إدراج هذه الخدمة على موقع وزارة العدل، وذلك بالولوج إلى بوابة الخدمات الالكترونية لوزارة العدل.

وللاستفادة من هذه الخدمة عبر الإنترنت، يجب القيام مرة واحدة فقط بالتقرّب من شباك أي محكمة أو مجلس قضائي عبر التراب الوطني مرفوقاً بـــــ: بطاقة رسمية للهوية، شهادة ميلاد، رقم هاتف محمول شخصي، أين يتم استلام مستند ورقي من أمين الضبط، يتضمّن: اللقب و الاسم الشخصيين، اسم المستخدم و كلمة مرور شخصيين، وبعد ذلك يتم تلقي عبر الهاتف المحمول، خلال ثمان وأربعين (48) ساعة الموالية، رسالة نصية قصيرة بها اسم مستخدم وكلمة مرور شخصيان آخران، جديدان و سرّيان.

وفور تلقي اسم المستخدم و كلمة المرور الجديدين عبر الهاتف المحمول، يصبح بالإمكان الولوج إلى خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية، فيتم تحويل الشخص إلى البوابة المخصصة لذلك[12]، أين يتم إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور واختيار خانة تصحيح عقود الحالة المدنية، وملأ البيانات المتعلقة بذلك، مع إرفاق الوثائق المبررة والمدعمة لطلب التصحيح[13].

ولتسهيل معرفة الوثائق اللازمة لطلب التصحيح نجد أن وزارة العدل قامت بوضع خانة مخصصة لذلك[14]، وبمجرد النقر عليها يتم تحويلك لملف قابل للتحميل يحتوي على الوثائق المطلوبة[15].

المحور الثاني: خدمات استخراج الوثائق وتقديم طلبات الاستخراج عن بعد

إن من أهم أهداف عصرنة سير قطاع العدالة إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة إلكترونية، وهو ما سعت وزارة العدل للقيام به، فتم إدراج الخدمات المتعلقة بذلك في موقعها الإلكتروني، أين نجد إما إمكانية استخراج بعض الوثائق، أو إمكانية تقديم طلب استخراج بعض الوثائق عن بعد.

أولا: استخراج الوثائق

بتصفح موقع وزارة العدل نجده يتيح استخراج كل من شهادة الجنسية، مرسوم التجنس، صحيفة السوابق القضائية، واستمارة طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة باعتبارها من الوثائق اللازمة في ملف الطلب.

1- استخراج شهادة الجنسية:

تعرف الجنسية بأنها نظام قانوني تضعه الدولة لتحدد به ركن الشعب فيها، ويكتسب به الفرد صفة تفيد انتسابه إليها، وبالتالي فهي تبعية الشخص قانونيا للسكان المكونين للدولة[16]، وتنظم أحكام الجنسية بموجب الأمر رقم 70-86، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 1970، المتضمن قانون الجنسية الجزائرية، المعدل والمتمم[17].

والجنسية الجزائرية تكون إما أصلية أو مكتسبة، فتقوم الأولى على رابطة الدم أصلا وعلى رابطة الإقليم استثناء، وهو ما تؤكده المادتين 06 و07 من قانون

الجنسية، فتنص المادة 06 على أنه: "يعتبر جزائريا الولد المولود من أب جزائري أو أم جزائرية."، وتنص المادة 07 من ذات القانون على لأنه:

"يعتبر من الجنسية الجزائرية بالولادة فى الجزائر:

1- الولد المولود فى الجزائر من أبوين مجهولين...

2- الولد المولود في الجزائر من أب مجهول وأم مسماة في شهادة ميلاده دون بيانات أخرى تمكن من إثبات جنسيتها".

وبالنسبة للجنسية المكتسبة، فلقد أجاز المشرع اكتساب الجنسية الجزائرية بالنسبة للأجانب، وذلك إما عن طريق الزواج بجزائري أو جزائرية مع ضرورة توفر الشروط اللازمة لذلك من أن يكون الزواج قانونيا وقائما فعلا منذ ثلاث سنوات على الأقل، والإقامة المعتادة والفعلية في الجزائر مدة عامين على الأقل، بالإضافة إلى التمتع بحسن السيرة والسلوك وإثبات الوسائل الكافية للمعيشة، وهو ما تنص عليه المادة 09 مكرر من قانون الجنسية، أو اكتساب الجنسية الجزائرية عن طريق التجنس، والذي يسمح به بتحقق مجموعة من الشروط في طالب اكتساب الجنسية الجزائرية كأن يكون مقيما في الجزائر منذ 07 سنوات على الأقل بتاريخ تقديم الطلب، وأن يكون بالغا سن الرشد حسن السيرة وغيرها من الشروط المنصوص عليه المشرع بموجب المواد 10 وما يليها من ذات القانون.

وحسب المادة 34 من قانون الجنسية، فإن إثبات الجنسية يكون بالإدلاء بشهادة الجنسية يسلمها وزير العدل، أو السلطات المؤهلة لذلك، وفي إطار عصرنة قطاع العدالة، تم إدراج خدمة استخراج شهادة الجنسية عبر الانترنت.

فيمكن لكلّ جزائري، مقيم داخل الوطن أو خارجه، أن يطلب ويتلقى شهادة الجنسية الجزائرية الخاصّة به آنياً، عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، شرط قيامه، ولو مرّة واحدة فقط، التوجه إلى شباك أي محكمة عبر التراب الوطني، أو من أي مركز دبلوماسي أو قنصلي بالنسبة للجالية الجزائرية في الخارج، وذلك من أجل الحصول على اسم لمستخدم وكلمة المرور كما هو الحال بالنسبة للتصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية، وبنفس الخطوات مع إضافة تقديمه لأمين

الضبط أو العون الدبلوماسي وثائق الحالة المدنية أو المستندات المطلوبة لاستصدار شهادة الجنسية الجزائرية والتي تم تحديدها وذكرها بالتفصيل على مستوى الموقع وذلك تسهيلا لطالب شهادة الجنسية.

وفور تلقي المعني لاسم المستخدم وكلمة المرور الجديدين، يصبح بإمكانه الولوج إلى خدمة طلب وتلقي شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الانترنت، عبر موقع وزارة العدل، وذلك بإدراج اسم المستخدم وكلمة المرور المرسلين عبر الهاتف، ثم النّقر على زرّ "الدخول" لظهور عدة روابط، أين يختار الرّابط الذي يكون بعنوان طلب وتلقي شهادة الجنسية الجزائرية، وبالنقر على هذا الرابط تظهر "نافذة ثانية و أخيرة"، مطلوبٌ فيها إدخال اسم المستخدم و كلمة المرور، المسجّلين بالمستند الورقي المسلّم من طرف أمين الضبط أو العون الدبلوماسي، ثم النّقر على زرّ "التحميل". عندئذ تبدو مباشرة على شاشة الحاسوب شهادة جنسية المعني الجزائرية، في شكل "PDF" موقعة إلكترونيا قابلة للطباعة و السحب [18].

2- استخراج نسخة من مرسوم التجنس:

سبق وأن رأينا أن التجنس يعتبر من طرق اكتساب الجنسية الجزائرية، وتنص الفقرة الأولى من المادة 12 من قانون الجنسية على أنه: "يمنح التجنس بموجب مرسوم رئاسي..."، وحسب المادة 33 من ذات القانون، فإنه يثبت اكتساب الجنسية الجزائرية بنظير مرسوم، وفي حالة ما إذا كانت الجنسية الجزائرية مكتسبة بمقتضى معاهدة، فيجب أن يتم الإثبات طبقا لتلك المعاهدة.

ومحاولة لعصرنة قطاع العدالة تم إدراج خدمة سحب نسخة طبق الأصل من مرسوم التجنس بالجنسية الجزائرية، لصاحبها، آنياً، عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، وذلك بعد قيام المعني، مرّة واحدة فقط، بالحصول على اسم المستخدم وكلمة المرور، وذلك بالتقرّب شخصياً من شبّاك أيّ محكمة (جهة قضائية) عبر التراب الوطني، مرفوقا ببطاقة رسمية لهويته الشخصية، ورقم هاتفه المحمول الخاص، ثم بعد استلامه من أمين الضبط، مستنداً ورقياً، يتضمّن اللقب والاسم الشخصيين، واسم المستخدم و كلمة المرور، الشخصيين، وتلقّيه عبر هاتفه المحمول، خلال ثمان و

أربعين (48) ساعة الموالية، رسالة نصّية قصيرة (SMS)، بها اسم مستخدم و كلمة مرور آخران، جديدان وسرّيان، يصبح بإمكانه الولوج إلى خدمة سحب نسخة طبق الأصل من مرسوم التجنس بالجنسية الجزائرية عن طريق الانترنت، عبر موقع وزارة العدل، وذلك بإتباعه الخطوات التالية:

– الدخول إلى البوابة : https://portail.mjustice.dz

– إدراج اسم المستخدم وكلمة المرور المرسلين عبر رسالة نصية.

– النّقر على زرّ "الدخول" لتظهر عدة روابط، ثم النقر من بين هذه الروابط على الرّابط الخاص بطلب سحب نسخة طبق الأصل من مرسوم التجنس.

وبالنقر على ذلك الرابط تظهر نافذة ثانية وأخيرة، مطلوب فيها إدخال اسم المستخدم و كلمة المرور، المسجّلين بالمستند الورقي المسلّم من طرف أمين الضبط، ثم يتم النّقر على زرّ "التحميل"، عندئذ تظهر مباشرة على شاشة الحاسوب النسخة المطابقة لأصل مرسوم التجنس بالجنسية الجزائرية لصاحبها، في شكل "PDF" موقعة إلكترونيا قابلة للحفظ والطباعة.

3- استخراج صحيفة السوابق القضائية:

يمكن لكل جزائري أو أجنبي مقيم بالجزائر، أن يطلب ويتلقى، عن طريق الانترنت، القسيمة – رقم 3 – من صحيفة السوابق القضائية الخاصة به، متى كانت خالية من أي عقوبة، وذلك بقيامه مرة واحدة فقط، بالتقرب من شباك أي مجلس قضائي أو محكمة عبر التراب الوطني، وبنفس الخطوات المتبع في الخدمات السابقة مع إضافة ما يثبت الإقامة بصفة قانونية بالنسبة للأجانب المقيمين بالجزائر.

وبمجرد تلقي المعني لاسم المستخدم و كلمة المرور الجديدين عبر هاتفه المحمول، يصبح بإمكانه الولوج إلى خدمة طلب وتلقي صحيفة السوابق القضائية عن طريق الانترنت، على موقع وزارة العدل، وذلك باختياره لخانة "سحب صحيفة السوابق القضائية"، وفي آخر الخطوات تظهر على شاشة الحاسوب القسيمة رقم 3 لصحيفة السوابق القضائية، في شكل "PDF" موقعة إلكترونيا تكون قابلة للسحب و الطباعة[19].

4- استمارة طلب الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة:

أمام تنامي قضايا عدم تسديد النفقة في أروقة القضاء، بات من الضروري تدخل المشرع الجزائري بحلول أكثر واقعية للرفع من معاناة الدائنين بالنفقة، وبالفعل تم إصدار عدة قوانين وتنظيمات ترمي إلى إنشاء صندوق يضمن تسديد النفقة للدائن بها وفق شروط وضوابط يحددها القانون رقم 15-01 القانون الصادر بتاريخ 04 يناير 2015، المتعلق بإنشاء صندوق النفقة[20]

ويستفيد من هذا الصندوق، كل من الطفل أو الأطفال المحضونون ممثلين من قبل المرأة الحاضنة (الأم أو الجدة أو الخالة أو العمة أو الأقربون درجة)، وكذا المرأة المطلقة المحكوم لها بالنفقة[21].

ومن بين الإجراءات اللازمة للاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، وجوب تقديم طلب إلى القاضي رئيس قسم شؤون الأسرة، المختص إقليميا، ويكون هذا الطلب مرفقا بمجموعة من الوثائق من بينها استمارة طلب الاستفادة من المستحقات المالية لهذا الصندوق[22]، والتي تكون وفقا للنموذج الموضوع تحت تصرف المستفيدين إلكترونيا[23]، ويتم الولوج إلى هذه الخدمة عن طريق البوابة الخاصة بالخدمات، وبالضبط في الخانة الخاصة باستمارات للتحميل.

ثانيا: تقديم طلبات استخراج الوثائق عن بعد

وهذه الخدمة المتاحة عبر موقع وزارة العدل تشمل وثيقتين أساسيتين وهما: شهادة التواجد بالسجون إبان الثورة، ونسخ من عقود المحاكم الشرعية.

1- تقديم طلب مستخرج الوجود بسجون الاحتلال إبان ثورة التحرير الوطني:

أتاحت هذه الخدمة لكل مواطن سجن إبّان الثورة التحريرية (1954-1962) أو ذوي حقوقه، الحصول على مستخرج وجوده بالسجن خلال تلك الفترة، من المديرية الفرعية للوثائق و المحفوظات بوزارة العدل أو أيّ مجلس قضائي.

وللحصول على مستخرج الوجود بالسجن، يتعينّ الإدلاء بالمعلومات المطلوبة من لقب واسم ومكان الميلاد والبريد الالكتروني، وكذا تحديد الجهة القضائية التي يتم فيها استخراج الصحيفة، وذلك بملأ الاستمارة الإلكترونية[24].

وبالتالي تقديم الطلب عبر موقع وزارة العدل، ليتم سحب المستخرج أمام الجهة التي اختير استلامه منها، في أجل ثمان وأربعين (48) ساعة من تاريخ ملء الاستمارة الإلكترونية، يتمّ استلام المستخرج بعد تقديم نسخة لبطاقة الهويّة الوطنية لطالب المستخرج والتوقيع على استلامه وذلك دون دفع مصاريف[25].

2- تقديم طلب الحصول على نسخ عقود المحاكم الشرعية:

وبموجب هذه الخدمة يمكن لكلّ مواطن أو ذوي حقوقه، استخراج نسخ عن عقود المحاكم الشرعية المتعلّقة بحالة الأشخاص وتصرّفاتهم ضمن علاقاتهم الشخصية، من زواج وطلاق ووصايا وفرائض ...إلخ، والتي تمّ تحريرها خلال الفترة (1920 – شهر فبراير 1975)، من وزارة العدل أو أي جهة قضائية (محاكم ومجالس قضائية).

وللحصول على هذه النسخ، يتعيّن الإدلاء بالبيانات الشخصية والبيانات الخاصة بالعقد وتحديد الجهة التي سيتمّ فيها استلامها، ضمن الاستمارة الإلكترونية[26].

ويتم سحب نسخة العقد من الجهة التي طلب أمامها، في أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ ملء الاستمارة الإلكترونية، مع وجوب تقديم نسخة لبطاقة الهويّة الوطنية لطالب المستخرج والتوقيع على استلامه وذلك دون دفع مصاريف[27].

المحور الثالث: الخدمات الإلكترونية المقدمة للمتقاضين وأصحاب وظائف ومهن العدالة

إن الخدامات الالكترونية المقدمة على موقع وزارة العدل والتي جاءت تجسيدا لعصرنة قطاع العدالة لم تقتصر على تقديم الشكاوى والعرائض عن بعد، أو على استخراج الوثائق وتقديم الطلبات المتعلقة بذلك عن بعد، بل تعدت ذلك لتصل إلى تقديم خدمات الكترونية نوعية خاصة بأصحاب وظائف ومهن قطاع العدالة، وخدمات خاصة بالأطراف المتقاضين.

أولا: تمكين المتقاضين من تتبع مآل قضاياهم

وهو ما أطلق عليه بالنظام الآلي لتسيير الملف القضائي، والذي يسمح بمتابعة الملف القضائي من طرف المتقاضين وحتى المحامين، بدءا من تسجيل القضية إلى

غاية البث النهائي فيها[28]، فيمكن المتقاضي من تتبع مآل قضيته والاطلاع على منطوق الحكم عن بعد، من خلال البوابة المخصصة لذلك[29]، عن طريق اختيار الجهة القضائية، وإدخال اسم المستخدم وإدخال كلمة المرور[30].

ثانيا: سحب الأحكام من طرف المحامين

ولقد جاءت هذه الخدمة لتخفيف العبء على المحامين من تنقل ومشقة، فيمكنهم سحب الأحكام القضائية عن طريق الموقع الالكتروني لوزارة العدل، وذلك بالضغط على البوابة المخصصة للخدمات، ثم اختيار الخانة الخاصة بسحب الأحكام من طرف المحامين، التي تحيلك بوابة خاصة بذلك[31] وبمجرد إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور يمكن المحامي من تلك الخدمة.

ثالثا: التكوين عن بعد

من أجل ضمان جودة الخدمات المقدمة في إطار عصرنة قطاع العدالة، وللتماشي مع هذا التطور الإلكتروني كان لا بد من خلق أنظمة جديدة لتكوين موظفي قطاع العدالة، وهو ما تم القيام به، فخصصت أرضية خاصة بالتكوين عن بعد، ويتم الإعلان على الدورات التكوين عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل.

وللاستفادة من ذلك يتم الولوج إلى الأرضية المخصصة للتكوين عن بعد عبر الخانة الخاصة بالخدمات الإلكترونية، وذلك بعد إدخال المعني لاسم المستخدم وكلمة المرور.

رابعا: البطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة

في إطار مواصلة برنامج إصلاح وعصرنة قطاع العدالة، من خلال الاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، لاسيَّما في مجال إدارة وتسيير الموارد البشرية، قامت وزارة العدل بتجسيد مشـــروع البطاقة المهنية البيومترية.

وتمكن هذه البطاقة، السادة القضاة ومستخدمي قطاع العدالة، من الاطلاع على مسارهم المهني ومعرفة المستجدات الواردة عليه بصفة آنية، مع الحصول على كافة الشهادات والوثائق المرتبطة به، في وقت قياسي وعن بعد، وبالتالي إعفائهم من عبء

التنقل والمساهمة في ترشيد النفقات من خلال التخلص من الدعائم الورقية، بالإضافة إلى تحقيق الفعالية، النجاعة والشفافية في إدارة وتسيير الموارد البشرية.

ولتجسيد هذا المشـــروع، تم الاعتماد على حل متكامل، يمكّن من إنشاء وشخصنة بطاقة مؤمنة، ذات شريحة، تتيح تخزين البيانات البيومترية للمعني وكل المعلومات المتعلقة بمساره المهني، مع التوقيع الإلكتروني لهذه المعطيات بواسطة الحلول التقنية (PKI) الخاصة بوزارة العدل، وكذا استحداث تطبيقة خاصة لاستغلال البطاقة من طرف صاحبها، يتم من خلالها قراءة البيانات الواردة بها، مع إمكانية تحيين وتحديث المعطيات المهنية عن بعد، وكذا استخراج كافة الشهادات والوثائق المتعلقة بالمسار المهني (شهادة العمل، كشف الراتب، كشف الراتب السنوي ...) ممضاة إلكترونيا.

بالإضافة إلى إعداد تطبيقة أخرى للاتصال بالبطاقة، تتيح قراءة البيانات المتعلقة بهوية صاحبها وبعض المعلومات الأخرى التي تم تزويدها بها، على غرار رقم الضمـــان الاجتماعي، رقم الحساب البريدي أو البنكي وزمرة الدم.

ويمكن لأي إدارة عمومية أو مؤسسة عامة أو خاصة، لها تعامل مباشر مع حاملي البطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة، استعمال هذه التطبيقة لقراءة المعلومات المدرجة بها، بتحميلها بالبطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة، من أجل تثبيتها على جهاز الكمبيوتر[32].

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نخلص إلى أن الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، يعتبر من أهم التطبيقات العملية لعصرنة قطاع العدالة، أين تم بموجبه استحداث مجموعة من الخدمات الإلكترونية، التي خففت الكثير من الأعباء على المواطنين، وحتى على الموظفين والمهنيين في هذا القطاع.

ومن أهم الخدمات المقدمة في الوقت الراهن، تقديم الشكاوى والعرائض عن بعد، وذلك عن طريق استحداث النيابة الإلكترونية، وكذا خدمة التصحيح الإلكترونية للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية، وإمكانية استخراج الوثائق وتقديم الطلبات

المتعلقة بذلك، كما هو الحال في شهادة الجنسية، وصحيفة السوابق القضائية، وحتى تقديم طلب الحصول على نسخ العقود المحاكم الشرعية، وشهادة التواجد بالسجن إبان الثورة التحريرية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات التي يختص بها المتقاضين وأصحاب مهن ووظائف العدالة، فتم تمكين المتقاضين من تتبع مآل قضيتم، والمحامين من استخراج الأحكام القضائية عن بعد، وتجسيد مشروع البطاقة المهنية البيومترية، وكذا تقديم دورات تكوينية عن بعد.

وبالنسبة للتوصيات المقدمة، فيستحسن لو أنه يتم تعميم خدمات تقديم الطلبات والعرائض لتشمل باقي الخدمات المقدمة من طرف المحاكم والمجالس القضائية، كما في حالة طلب تغيير الاسم واللقب، وطلبات المساعدة القضائية، وغيرها من الخدمات التي أنيطت لمختلف الجهات القضائية، بالإضافة لتوسيع دائرة الوثائق المسموح باستخراجها عن بعد لتشمل باقي الوثائق التي يختص قطاع العدالة بتسليمها.

المراجع

1الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 08 يونيو 1966، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد48، المؤرخة في 10 يونيو 1966.

2عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري (التحري والتحقيق)، ط3، دار هومة، الجزائر، 2012، ص58-59.

3عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري (طبعة مزيدة ومنقحة بأحدث التعديلات)، ج1، دار هومة، الجزائر، 2018/2017، ص84-92.

4جديد إطلاق أرضية النيابة الالكترونية، وزارة العدل، 28 جويلية 2020، الرابط: https://www.mjustice.dz/ar/%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af-%d8%a5%d8%b7%d9%84%d8%a7%d9%82-%d8%a3%d8%b1%d8%b6%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%8a%d8%a7%d8%a8%d8%a9

%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%84%d9%83%d8%aa%d8%b1
%d9%88%d9%86%d9%8a%d8%a9/، تاريخ الاطلاع: 2021/04/20.

5عبر الرابط: https://e-nyaba.mjustice.dz/choix.php .

6 دليل مستخدم خدمة النيابة الالكترونية، وزارة العدل، الرابط: https://www.mjustice.dz/wp-content/uploads/2020/07/service_parquet_electronique-2.pdf، تاريخ الاطلاع 2021/04/20.

7الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1970، المتعلق بالحالة المدنية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 21، المؤرخة في 27 فبراير سنة 1970.

8عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر(ضباط وسجلات الحالة المدنية للجزائريين والأجانب)، ج1، ط3، دار هومة، الجزائر، 2010، ص85-86.

9القانون رقم 17-03 المؤرخ في 10 يناير سنة 2017، المعدل للأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد02، المؤرخة في 11 يناير سنة 2017.

10قانون رقم 15-03 المؤرخ في أول فبراير سنة 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد06، المؤرخة في 10 فبراير سنة 2015.

11عبد العزيز فطيمة زهرة، الإدارة الالكترونية للحالة المدنية في الجزائر، المؤتمر الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع – تحديات – آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، أيام 26-27 نوفمبر 2018، ص06-07.

12يتم الولوج إلى خدمة التصحيح الإلكتروني لأخطاء الحالة المدنية عبر الرابط التالي:https://portail.mjustice.dz/remote/login?lang=en .

13دليل الاستفادة من خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية عبر الانترنت، وزارة العدل،https://www.mjustice.dz/wp-

content/uploads/2019/pdf/guide_rectif_etat_civil.pdf، تاريخ الإطلاع: 2021/04/20.

14 التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية، وزارة العدل، https://www.mjustice.dz/ar/%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%88%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%a7%d9%83%d9%85-2-2-2-2/، تاريخ الإطلاع: 2021/04/20.

15 رابط تحميل الملف: https://www.mjustice.dz/wp-content/uploads/2019/pdf/guide_rectif_etat_civil.pdf، تاريخ الإطلاع: 2021/04/20.

16بوجلال صلاح الدين، محاضرات في مادة الجنسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص2.

17 الأمر رقم 70-86، المؤرخ في 15 ديسمبر 1970، المتضمن قانون الجنسية الجزائرية، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد105، المؤرخة في 18 ديسمبر 1970.

18استخراج شهادة الجنسية عبر الانترنت، وزارة العدل، الرابط: https://www.mjustice.dz/ar/%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%88%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%a7%d9%83%d9%85-2-2-2-2/، تاريخ الإطلاع: 2021/04/20.

19 صحيفة السوابق القضائية، وزارة العدل، الرابط: https://www.mjustice.dz/ar/%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%88%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d8%a7%d9%84%d8%b3

%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b6%d8%a7%d8%a6%d9%8a
2-2-2-%d8%a9/، تاريخ الاطلاع: 2021/04/20.

20القانون رقم 15-01 المؤرخ في 04 يناير 2015، المتضمن إنشاء صندوق النفقة، الجريدة الرسمية، العدد01، المؤرخة في 07 يناير 2015.

21 بن عومر محمد الصالح، صندوق النفقة كآلية قانونية لضمان تسديد النفقة، مجلة القانون والمجتمع، المجلد4، العدد02، 2016، ص100.

22 رابط تحميل الاستمارة: https://www.mjustice.dz/wp-content/uploads/2020/06/form_f_pension_aliment.pdf.

23 الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة، وزارة العدل، الرابط: https://www.mjustice.dz/ar/%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%88%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%a7%d9%83%d9%85-2-2-2-2/، تاريخ الإطلاع: 2021/04/20.

24 رابط الاستمارة الالكترونية: https://www.mjustice.dz/ar/casier/.

25 مستخرج الوجود بسجون الاحتلال إبان ثورة التحرير الوطني، وزارة العدل، الرابط: https://www.mjustice.dz/ar/%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%88%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b6%d8%a7%d8%a6%d9%8a-2-2-2-%d8%a9/، تاريخ الاطلاع: 2021/04/20.

26 رابط الاستمارة الإلكترونية: https://www.mjustice.dz/ar/form_tr_ch/.

27 نسخ من عقود المحاكم الشرعية، وزارة العدل، الرابط: https://www.mjustice.dz/ar/%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%88%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d8%a7%d9%84%d8%b3

%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b6%d8%a7%d8%a6%d9%8a
-2-2-%d8%a9/، تاريخ الإطلاع: 2021/04/20.

28 عشاش حمزة وخضري حمزة، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد05، العدد01، 2020، ص277.

29 يمكن للمتقاضين الإطلاع على مآل القضية من خلال الرابط: http://coursdesaffaires.mjustice.dz/affaire/index.php.

30 تتبع مآل قضيتك، وزارة العدل، الرابط: https://www.mjustice.dz/ar/%d9%85%d8%a2%d9%84-
-2%d9%82%d8%b6%d9%8a%d8%aa%d9%83/، تاريخ الإطلاع: 2021/04/20.

31 تتوفر خدمة سحب الأحكام من طرف المحامين على الرابط التالي: https://portail.mjustice.dz/remote/login?lang=en.

32البطاقة المهنية البيومترية لقطاع العدالة، وزارة العدل، الرابط:
https://www.mjustice.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b7
%d8%a7%d9%82%d8%a9-
%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%87%d9%86%d9%8a%d8%a9
%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%8a%d9%88%d9%85%d8%aa
%d8%b1%d9%8a%d8%a9-
%d9%84%d9%82%d8%b7%d8%a7%d8%b9-
-2-2%d8%a7%d9%84%d8%b9/، تاريخ الإطلاع: 2021/04/20.